مجاز المجاز عند الزمخشري

بقلم

د. دخيل الله محمد الصحفي

الأستاذ المشارك بقسم البلاغة والنقد

تقديم:

من الكتب التى تنصرف عناية البلاغيين إليها، ويولونها فضل نظر ومطالعة كتاب (أساس البلاغة) لجار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (٥٣٨ هـ) لما له من كبير فائدة، وميزة فى الكشف عما تجوز به من الكلم، وقد أفرد الحافظ ابن حجر العسقلانى (٨٥٢ هـ) ما ذكره الزمخشرى على أنه من المجاز عن غيره مما ليس منه، وذلك فى كتاب سماه "غراس الأساس" وفيه يقول: ((فرأيت الاقتصار منه – الأساس – على ما جُزم بأنه وُضع على سبيل المجاز، مكتفيًا بالكتب المصنفة فى اللغة، فإنها أوعب لها من الأساس، فمن لم يجد فى هذا المختصر شيئًا فليجزم بأنه وضع على سبيل الحقيقة معتمدًا على هذا الإمام البليغ المطالع))[(١)].

ولما كانت كثير الأوبة إلى هذا السفر، استخبره واستنطقه وأنقر فيه عن بعض ما يعرض لى من معنى لفظ غامض، أو تركيب استغلق، أو أسلوب تعقد، فقد استرعى النظر، واستوقفنى فيه ما كان يصفه الزمخشرى من بعض الألفاظ أنها من مجاز المجاز.

وقد أغرانى بتتبع هذه الألفاظ التى نعتها بأنها من مجاز المجاز وجمعها ودراستها، وقد شب من عزمى وشد فيه أن هذا المصطلح البلاغى (مجاز المجاز) ليس من المصطلحات الشهيرة الذائعة فى كتب

(١) غراس الأساس، لابن حجر/٦.

القوم، وحسبك أن تعلم أن السكاكى لم يتعرض له فى مفتاحه ولا الخطيب القزوينى كتابيه: التلخيص والإيضاح، ولا كذلك شراح التلخيص والإيضاح من بعده.

لذا رأيت من الواجب الوقوف على حقيقة هذا المصطلح، والتعرف على تاريخ سيرته، حتى يتم تصويب النظر وتسديده إلى بحث ودرس الألفاظ والمواد اللغوية، ومعالجتها على هدى ضوء كاشف من حقيقة معناه، لئلا يلتبس الأمر فى فهمها، أو يختلط وقد عنونت له (مجاز المجاز عند الزمخشرى).

وقد استوى القصد فى معالجة موضوع هذا البحث فى مبحثين وخاتمة، ثم يتلو ذلك فهرس للمصادر والمراجع.

المبحث الأول: مصطلح مجاز المجاز: سيرة وتاريخًا.

المبحث الثانى: مجاز المجاز فى أساس البلاغة.

المبحث الأول

مصطلح مجاز المجاز سيرة وتاريخاً

من المعروف الذى لا يحتاج إلى تدليل أو إقامة برهان، أن الأصل الذى نشأ عنه هذا المصطلح وتركب هو مصطلح "المجاز" وقد يظن لذلك قِدَمه كقدم مصطلح (المجاز) إذ قد نشأ – أى مصطلح المجاز – واصطلح عليه فى منتصف القرن الثالث الهجرى، وربما قبل ذلك بقليل، فعلى سبيل المثال ذكره الجاحظ (٢٥٥هـ) فى كتابه الحيوان[١]، وابن قتيبة (٢٧٦هـ) فى كتابه تأويل مشكل القرآن[٢].

ولكن أول ظهور لمصطلح (مجاز المجاز) كان فى أوائل القرن السادس الهجرى تقريبًا على يد الزمخشرى، إذ يعدُّ أول مَنْ قال بهذا المصطلح وقد أوهم صنيع الدكتور أحمد مطلوب فى كتابه معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، غير ذلك، إذ ذكر تحت مصطلح (مجاز المجاز) ما ذكره العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ) عن هذا المصطلح فى كتابه: الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز[٣]. فأوهم أن العز بن عبد السلام هو أول من تكمل عن هذا المصطلح، والشئ بالشئ يذكر، فقد أهمل الدكتور بدوى طبانة هذا المصطلح فى معجمه الذى صنفه فى البلاغة، ولم يتناوله من قريب أو من بعيد.

ذكرت من قبل أن الزمخشرى هو أول من نراه ذكر مصطلح (مجاز المجاز) وكان ذكره له فى كتابين: الأول فى تفسير الكشاف فى ثلاثة مواضع، وأما الكتاب الآخر فهو كتاب أساس البلاغة فى اثنى عشر موضعًا، وسنرجئ الكلام عما ورد فى هذا الكتاب الثانى عن مواضع

(١) الحيوان ٥/٢٥ – ٢٨.

(٢) تأويل مشكلا لقرآن/ ١٥٤.

(٣) معجم مصطلحات البلاغية وتطورها، ٣/١٩٣.

(مجاز المجاز) إلى المبحث الثانى الذى خصصناه لمعالجته، ولأمر آخر سنقدم لكلام الزمخشرى فى تفسيره، وهو أن تناول فيه المصطلح بشئ من الشرح له والتوضيح، الذى هو أشبه بالحد الذى يوصل إلى التصور المطلوب للمصطلح، والذى يميزه عن غيره كمن يقول الأصوليون فى تعريف الحد(١).

أما أول المواضع فجاء فى تعليقه على قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِراً إِلاَّ أَن تَقُولُوا قَوْلاً مَّعْرُوفاً**﴾ (البقرة: ٢٣٥).

وقد تعرض فى تفسيره لهذه الآية لذكر الفرق بين الكناية والتعريض، قال: فإن قلت: أى فرق بين الكناية والتعريض؟ قلت: الكناية أن تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له كقولك: طويل النجاد والحمائل لطول القامة ... والتعريض أن تذكر شيئًا تدل به على شئ لم تذكره ... ثم قال: السر وقع كناية عن النكاح الذى هو الوطئ، لأنه مما يُسر، قال الأعشى.

ولا تقربن من جارة إن سرها عليك حرام فانكحن أو تأبدا

ثم عُبر به – أى بالوطء – عن النكاح الذى هو العقد، لأنه سبب فيه كما فعل – أى الوطء بالنكاح"(٢).

(١) الكليات لأبى البقاء الكفوى/ ٣٩١.

(٢) الكشاف ٢٨٢/١– ٢٨٤.

ويعنى الزمخشرى أنه عُبِّر أولاً بالسر عن الوطء، على طريق الكناية عن صفة، ثم عبر ثانيًا: بالوطء عن النكاح الذى هو العقد، إذ العقد سبيل وسبب موصل إليه، وقد ذه بعضهم إلى أن المراد بالسر فى الآية الوطء أى الفاحشة والزنا، ولا يصح، قال الجصاص: "وتأويل من تأوله - أى السر - على الزنا فيه بُعد لأن المواعدة بالزنا محظورة فى العدة وغيرها، إذ كان تحريم الله الزمنا تحريمًا مبهمًا مطلقًا غير مقيد بشرط ولا مخصوص بوقت فيؤدى ذلك إلى إبطال فائدة تخصيصه حظر المواعدة بالزنا بكونها فى العدة"(١).

والموضع الثانى جاء فى تفسيره لقوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّـهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً أُوْلَئِكَ لاَ خَلاقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ**﴾ (آل عمران: ٧٧).

وفى هذا الموضع ينفى عن الله تعالى صفة النظر على طريق مذهبه فى الاعتزال مخالفًا أهل السنة والجماعة فيما ذهبوا إليه من إثبات صفات الله تعالى التى أثبتها لنفسه، ومنها صفة النظر، وقد فات ابن المنير فى حشايته التى كتبها على مواضع الاعتزال فى تفسير الزمخشرى التنبيه إليه.

قال الزمخشرى (لا ينظر إليهم مجاز عن الاستهانة والسخط عليهم، تقول: فلان لا ينظر إلى فلان، تريد نفى اعتداده به وإحسانه إليه، (ولا يزكيهم) ولا يثنى عليهم، فإن قلت أى فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه؟ قلت: أصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية، لأن من اعتد بالإنسان التفت إليه، وأعاره نظر عينيه ثم كثر حتى

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٢٤/١.

صار عبارة عن الاعتداد والإحسان، وإن يكن ثَمَّ نظرٌ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر - تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا - مجردًا لمعنى الإحسان مجازًا عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر)[1].

وقد أراد أستاذنا الدكتور/ محمد أبو موسى أن يجعل للزمخشرى مخرجًا يصحح به ما ذهب إليه من نفى صفات الله تعالى: (وذلك حتى لا نتلبث عن المدلول المباشر فتخطر فى النفوس هاتيك الخطرات التى تخطر فى نفوس الجُهَّال وأهل التشبيه، وهذه الحكمة البيانية والدينية فى هذا المصطلح الذى أضافه الزمخشرى)[2].

أما ثالث المواشع فكان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**قَالُوا إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ**﴾(الصافات: ٢٨).

قال الزمخشرى: لما كانت اليمين أشرف العضوين وأمتنهما، وكانوا يتمينون بها .. استعيرت لجهة الخير وجانبه .. فإن قلت: قولهم: أتاه من جهة الخير وناحيته، مجاز فى نفسه، فكيف جعلت اليمين مجازًا عن مجاز؟ قلت: من المجاز ما غلب فى الاستعمال حتى لحق بالحقائق وهذا من ذاك أن تجعلها - أى اليمين - مستعارة للقوة والقهر)[3].

أى تأتوننا من طريق القوة والقسر فتقسروننا على الغى والباطل والمقصود بجهة الخير وناحيته، الجهة المحمودة المأمونة التى يأمن معهامن يريد أن يحتال عن سبيل الحق والخير.

(١) الكشافة ٤٣٩/١، وقد نقل أبو السعود كلام الزمخشرى فى هذه الآية برمته دون الإشارة إليه ٥١/٢.
(٢) التصوير البيانى، ٤٠٠-٤٠١.
(٣) الكشاف ٣٩/٤.

هذه هى المواضع التى ذكر فيها الزمخشرى "مجاز المجاز" فى تفسيره وهو كما رأيت يجعل الكناية من باب المجاز، كما جعلها كذلك عبد اللطيف البغدادى (٦٢٩هـ) صاحب كتاب قوانين البلاغة[١]، والعلوى بن يحيى بن حمزة (٧٤٩هـ) صاحب كتاب الطراز[٢]، وكذلك هو مذهب الفقهاء فيها كما ذكر بهاء الدين السبكى فى عروس الأفراح[٣].

وكما ذكرت من قبل أنه لم يتقدم الزمخشرى من العلماء أحدٌ فى الكلام عن مصطلح (مجاز المجاز)، وأما من بعد الزمخشرى فتتابع العلماء فى الورود على هذا لامصطلح يذكرونه فى كتبهم ومؤلفاتهم، ولكنهم فى الغالب الأعم لم يأتوا فيه بجديد يحسبه لهم، حتى فى تعريف الزمخشرى للمصطلح لم يتعدوه بتعديل أو تنقيح أو اعتراض أو نقض أو نقد، وإنما تداوله العملاء وتناقلوه كما أتى به الزمخشرى ووضعه، وكذلك الشواهد نفسها، التى ساقوها لهذا المصطلح لم يخرجوا عما ذكره الزمخشرى فيها إلا قليلاً كما سنرى.

وأما أول من تكلم عن هذا المصطلح من بعد الزمخشرى فهو العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ)، ولكن بعد دهر متطاول من الزمخشرى، إذ ذكره فى كتابه (الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز) ولم يزد فيه شيئًا عما أتى به الزمخشرى وقال فيه إلا قليلاً، إذ يعرف بالتعريف نفسه وأيضًا يذكر آية البقرة {ولكن لا تواعدوهن سرًا} وأما ما زاده على الزمخشرى فهو أنه ذكر آية ﴿**وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ**

(١) انظر كتاب عروس الأفراح ٣١٥/٢، وكان كثير النقل عنه وكتابه (قوانين البلاغة) غير كتاب (قوانين البلاغة) لمحمد بن حيدر البغدادى (٥١٧هـ) وهومطبوع وأ/ا الأول فمفقود.

(٢) الطراز للعلوى ١٩٧/١.

(٣) عروس الأفراح، ٣١٥/٢، ٣٢٤.

الخَاسِرِينَ﴾ (المائدة: ٥). قال: وكذل قوله تعالى: ومن يكفر بالإيمان .. قال مجاهد: ومن يكفر بلا إله إلا الله فقد حبط عمله، فإن حمل قوله على ظاهره كان من مجاز المجاز، لأن قول: لا إله إلا الله، مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ والتعبير بـ "لا إله إلا الله عن الوحدانية" من مجاز التعبير بالقول عن المقول فيه، والأول من مجاز التعبير بلفظ السبب عن المسبب، لأن توحيد اللسان سبب عن توحيد الجنان)[١].

والمقصود بمجاز التعبير بالإيمان والقول به أى بما يقتضه من معتقدات إذ صار الإيمان لقبًا لمجموع ما يجب التصديق به، والمراد مجموع ما يجب أن يؤمن به، وذلك تسمية للمفعول بالمصدر، كما فى قوله تعالى {أحل لكم صيد البحر} أى مصيده.

وهذا القول الذى قال به العز بن عبد السلام فى تفسير هذه الآية هو أحد الأقوال التى ذكرها المفسرون فى تأويلات هذه الآية إذ ذكر الرازى هذه الاختلافات فى تفسيره على النحو التالى:

الأول: قال ابن عباس ومجاهد "ومن يكفر بالإيمان" أى ومن يكفر بالله وإنما حسن هذا المجاز لأنه تعالى رب الإيمان، ورب الشئ قد يسمى باسم ذلك الشئ على سبيل المجاز.

الثانى: قال الكلبى "من يكفر بالإيمان" أى بشهادة أن لا إله إلا الله فجعل كلمة التوحيد إيمانًا فإن الإيمان بها لما كان واجبًا كان الإيمان من لوازمها بحسب أمر الشرع وإطلاق اسم الشئ على لازمه أمر مشهور.

(١) الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز، ٤٥٢.

الثالث: قول قتادة وهو إن أناسًا من المسلمين قالوا: كيف نتزوج نساءهم مع كونهم على غير ديننا فأنزل الله هذه الآية أى: ومن يكفر بما نزل فى القرآن فهو كذا وكذا فسمى القرآن إيمانًا لأنه هو المشتمل على بيان ما لابد منه من الإيمان(١).

وهناك قول آخر لم يذكره الرازى، وهو أن المراد بقوله: "ومن يكفر بالإيمان" أى بشرائع الإسلام، وما أحل الله وحرم، وهو منسوب إلى الزمخشرى، وتبعه فى ذلك البيضاوى والألوسى وغيرهم(٢).

بيد أن هناك أمرًا مهمًا يجب التنبيه إليه وهو التناقض الذى وقع فيه العز بن عبد السلام بشأن الكناية إذ المشهور عن فيها أنه يعدها من باب الحقائق كما ذكر فى كتابه إذ يقول: "والظاهر أن الكناية ليست من باب المجاز، لأنها استعملت اللفظ فيما وضع له، وأرادت به الدلالة على غيره، ولم تخرجه عن أن يكون مستعملاً فيما وضع له".(٣)

ثم تأمل ما جاء فى كلامه على قوله تعالى: {ولكن لا تواعدوهن سرًا} إذ جعل الكناية من باب المجاز حيث يقول عن الآية (فإنه مجاز عن مجاز، فإن الوطء يتجوز عنه بالسر، لأنه لا يقع غالبًا إلا فى السر، فلما لازم السر فى الغالب سُمى سرًا ويتجوز بالسر عن العقد، لأنه سبب فيه، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة والمصحح للمجاز الثانى التعبير باسم المسبب الذى هو السر عن العقد الذى هو سبب، كما سمى عقد النكاح نكاحًا لكونه سببًا فى النكاح، وكذلك سمى العقد سرًا لأنه سبب فى

(١) تفسير الرازى ١٥٢/٦.
(٢) تفسير المنار ١٨٤/٦.
(٣) الإشارة إلى الإيجاز، ٢٩٣.

السِّر الذى هو النكاح، فهذا مجاز مجاز مع اختلاف المصحح، فمعنى قوله تعالى: {ولكن لا تواعدوهن سرًا} لا تواعدوهن عقد نكاح)[١].

ولا يطول الزمن بعد العز بن عبد السلام، كما طال بينه وبين الزمخشرى فيأتىّ بعده بقليل ابن النقيب محمد بن سليمان المقدسى (٦٩٨هـ) فيذكر مصطلح (مجاز المجاز) فى مقدمة تفسيره الكبير (التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير) ولا يأتىّ فيه بجديد فلا يزيد أو ينقص شيئًا عما ذكره العز بن عبد السلام، وإنما يتابعه ويكرر كلامه حذو القذة بالقذة[٢] ثم يطول الزمن قليلاً من بعد العزيز بن عبد السلام وابن النقيب فيتناسى العلماء هذا المصطلح، ولا يذكرونه فى كتبهم إلى أن يأتى بدر الدين الزركشى (٧٩٤هـ) فيتناوله فى كتابين من كتبه، أولهما: كتاب البرهان فى علوم القرآن[٣]. غير أنه دخل بينه وبيمن مصطلح آخر مع إبقاء إطلاق اسم المصطلح الأول عليه، فقد قال بعد أن ساق تعريف المصطلح بمثل ما سبق أن عرفه به كل من العز بن عبد السلام وابن النقيب، وكذلك استشهاده بآية البقرة وآية المائدة، قال: وقلت وهذه يسميه ابن السيد: مجاز المراتب، وجعل منه قوله تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ**﴾ (الأعراف: ٢٦).

وأما كتاب الزركئى الآخر الذى ذكر فيه (مجاز المجاز) فهو كتاب: البحر المحيط فى أصول الفقه، وقد صنفه بعد كتابه البرهان السالف ذكره، لورود ذكره فى ثنايا كتاب البحر المحيط والإحالة عليه، فقد

(١) الإشارة إلى الإيجاز ٤٥٢.

(٢) مقدمة تفسير ابن النقيب/ ٩٨، كشف عنها علق عليها د. زكريا سعيد، وهذه المقدمة كانت قديمًا منشورة باسم الفوائد المشوق فى علوم القرآن والمنسوب لابن قيم الجوزية.

(٣) البرهان فى علوم القرآن ٢٩٨/٢، ٢٩٩.

ذكر فى مباحث اللغة فى هذا الكتاب مسألة التجوز بالمجاز عن المجاز[١]، ولم يداخل بين المصطلحين كما فعل فى البرهان، ثم اتبعها بمسألة أخرى أفردها عن سابقتها، وتكلم فى هذه المسألة عن مجاز المراتب، وأشار كما أشار فى البرهان إلى أن ابن السيد البطليوسى هو الذى سمى هذا المصطلح بمجاز المراتب، وذكر أنه من غرائب مسائل المجاز[٢].

ومصطلح (مجاز المراتب) الذى ذكره الزركشى هو أن ابن السيد هو الذى أنشأه، قد ذكره ابن السيد البطليوسى (٥٢١هـ) فى كتابيه له:

أولهما: فى شرحه على أدب الكاتب[٣] لابن قتيبة، وهو المسمى (بالاقتضاب فى شرح أدب الكُتَّاب) والكِتَابُ الآخر: التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين[٤]، ولا تجرى هذه المراتب على حد واحد وإنما تختلف هذه المراتب فى البعد والقرب من الأصل الذى تجوز به عنه ووصل نجم الدين الطوفى (٧١٦هـ) فى عدِّ هذه المراتب إلى ست مراتب فقد قال بعد أن ذكر أن المجاز عمومًا يتفاوت قوة وضعفًا بحسب ربط العلاقة بين محل الحقيقة ومحل المجاز، قال: وفى ذلك فائدتان:

إحداهما: أن المجاز بالمجاورة قد يكون بدرجة واحدة كما ذكر فى الرواية بالنسبة إلى الجمل، والغائط بالنسبة إلى المطمئن من الأرض وقد يكون بأكثر من درجة كتسميتهم الغيث سماء فى قول الشاعر:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابًا

(١) البحر المحيط فى أصول الفقه ١٩٦/٢.
(٢) السابق، ١٩٧/٢.
(٣) الاقتضاب ٨٠/٣-٨٢.
(٤) التنبيه/ ٦٣، ٦٤.

أى إذا نزل الغيث، وفيه مجازان، أحدهما إفرادى (أى فى المفرد) أكثر من درجة، من جهة أنه سمى الغيث سماء لحصوله عن الماء النازل من السحاب المجاور للسماء.

والثانى: إسنادى، وهووصفه العشب بالنزول لحصوله من الماء المتصف بالنزول من الغمام.

الفائدة الثانية: المجاز السببى يكون أيضًا بمراتب، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ**﴾ اللباس لم ينزل من السماء، وإنما نزل الماء الذى يكون عنه اللبس بوسائط .. ومن هذا الباب قول الزاجر:

الحمـــد لله الملـــك الـــديان صار الثريد فى رؤوس العيدان

يريد بالثريد: السنبل الذى فى رؤوس الحمل، وهو مادة التبن لأن السنبل يحصد ثم يدرس، ثم يذرى ويصفىَّ، ثم يطحن ثم يخبز ثم يطبخ فيصير ثريدًا، فهذا مجاز بست مراتب .."[1].

وكلام ابن السيد فى مجاز المراتب يشبه ما ذكروه فى الكناية من تقسيمهم لها إلى قريبة وهى ما لا ينتقل منها الذهن إلى الأمر المكنى عنه بواسطة، ومثلوا لها فى الوصف بطول القامة بقولهم: طويل النجاد.

وأما البعيدة – وهى المقصودة – فهى ما كان انتقال الذهن منها إلى المكنى عنه بواسطة كقولهم: كثير الرماد، كناية عن المضياف، فإنه ينتقل الذهن من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ثم ينتقل منها إلى كثرة الطبخ، ثم ينتقل منها إلى كثرة الأكلة، ثم من كثرة

(١) شرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفى ١/٥١٤-٥١٦.

الضيفان، ثم من كثرة الضيفان إلى المقصود وهو أنه كريم جواد مضياف[1].

وكأن كلام السيد فى تعدد الوسائط والمراتب فى بعض صور المجاز هو الذى فتح باب النظر إلى الكناية على هذا التقسيم.

ويطلق على [مجاز المراتب] مصطلح آخر هو (التدريج) وهو من المصطلحات البلاغية التى فاتت مَنْ كتب فى معاجم المصطلحات البلاغية، وذكر هذا المصطلح ابن برى (٥٨٢هـ) فى رسالته: تسمية الشئ باسم الشئ إذا كان منه بسبب، قال: "ومن تسمية الشئ باسم سببه قول عمر بن أحمد الباهلى:

كثوْر العدَاب القرد يضربه الندى تعلّى الندى فى متْنِه وتحدّرا

قوله [يضربه الندى] أى القطر، وقوله [تعلّى الندى فى متنه وتحدرا] يقول سمن أعلاه وأسفله، والندى ها هنا: الشحم، سمى بذلك لأنه يكون عن كلأ، والكلأ عن الندى، وهذا يُسمى فى صناعتى النثر والنظم:

التدريج، ومعناه أن يدَرَّج الشئ من حال إلى حال فيسمى الشئ باسم ما هو سبب له، فمنه ما يسمى بالسبب الأقرب، ومنه ما يسمى بالسبب الأبعد.

فمما سُمىَ بالسبب الأقرب قولهم للقوة: طِرْق لأنها تكون عن الطّرْق، وهو الشحم، ومما سمى بالسبب الأبعد قوله تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ**﴾ ولم ينزل الله تعالى اللباس بعينه،

(١) انظر: الإيضاح للخطيب القزوينى ٣٢١/٣٢٠، بتحقيق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية، ط مطبعة السنة المحمدية.

وإنما أنزل المطر، فأنبت النبات ثم رعته البهائم فصار عليها صوفًا، وشعرًا ووبرًا، ثم غزل ذلك ونسج، فصار لباسًا فالمطر سبب اللباس، ولكنه بعيد، وإنما هو سبب النبات على الحقيقة المستحيل بالرعى إلى اللباس وبينهما مراتب)[١].

ثم يأتى بعد هؤلاء جميعًا السيوطى (٩٨١هـ) فيذكر مصطلح مجاز المجاز فى كتابه: معترك الأقران فى إعجاز القرآن[٢].

وهكذا كانت مسيرة هذا المصطلح فى كتب من تناوله من العلماء منذ أن تكلم فيه الزمخشرى، ولم يطرأ عليه تغيير أو تعديل سوى ما ذكره الزركشى من أن ابن السيد البطليوسى سمى هذا اللون من المجاز بمجاز المراتب باعتبار اشتماله على وسائط وتدرج فى الانتقال حتى ينتهى إلى المعنى المقصود، إلا أن ثمة فرقًا لابد تبيانه والتنبيه إليه – بين مصطلح مجاز المجاز ومصطلح مجاز المراتب، وعلى أساه ستتضح الإجابة عن السؤال الآتى:

هل المصطلحان مصطلح واحد له اسمان فيجوز لنا أن نطلق أى المصلحين على هذا الأسلوب دون غضاضة؟ أم هما أسلوبان مختلفان لكل أسلوب مصطلح يخصه ويدل عليه، ولا يجوز أن نطلق أو نسمى أحد الأسلوبين إلا بالمصطلح الذى يخصه؟

أما الفرق الجوهرى بين مصطلحى: مجاز المجاز ومجاز المراتب، هو العلاقة التى تسمح لنا بالتجوز، وتؤدى فى الانتقال بين المعانى، هذه العلاقة تجد صورها لا تتبدل ولا تتغير أنواعها فى (مجاز المراتب) وخذ

(١) رسالة تسمية الشئ باسم الشئ إذا كان منه بسبب لابن برى تحقيق: د. حاتم صالح اللمن، نشرت فى مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبى، العدد (١٩) ربيع الأول ١٤٢١هـ، يونيو، ٢٠٠٠م.

(٢) معترك الأقران فى إعجاز القرآن، ٢٦٨/٣.

على ذلك شاهدًا، آية ﴿**يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ**﴾ وانظر إلى الوسائط والتدرج فيها وإلى علاقة كل منها بالأخرى (إنما نزل المطرف فنبت به النبات فرعته البهائم فصار عليها صوفًا أو شعرًا أو وبرًا، ثم غزل ثم نسج ثم صار لباسًا، وواضح ترتيب وتوقف كل واحدة منها على الأخرى، وأنها سبب فى التى تليها، وواضح كذلك أن العلاقة لم تتغير وتتبدل من واسطة أو مرحلة إلى أخرى.

أما العلاقة فى الأسلوب الذى يبنى فيه المجاز على مجاز آخر فيمكن أن تتحد أى أن تكون من نوع واحد فى المجاز الأول، وفى المجاز الثانى، كما يمكن أن تختف فتصير العلاقة المسوغة للتجوز فى المجاز الأول من نوع مغاير لنوع العلاقة فى المجاز الثانى، وذلك كما رأينا فى كلمة (السر) فى قوله تعالى: {ولكن لا تواعدهن سرًا}.

المبحث الثانى

مجاز المجاز فى أساس البلاغة

مدخل:

يعد معجم أساس البلاغة لجار الله الزمخشرى، من المعاجم العربية التى نالت اهتمام الباحثين، وذلك لما له من كبير فائدة وميزة فى بيان معرفة الحقيقة والمجاز فى الأساليب العربية المتنوعة، وهذا يعين على معرفة وجو الإعجاز، وأسرار البلاغة فى القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب البلغاء شعره ونثره.

ولا شك فى ذلك فقد تخير فيه صاحه "ما وقع فى عبارات المبدعين" وانطوى تحت استعمالات المفلقين، أو ما جاز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها من التراكيب تُملح وتحسّن، ولا تنقبض عنها الألسن كجريها رسلات على الأسلات، ومرورها عذبات على العذبات"(١).

وقد انفرد هذا المعجم من المعاجم العربية، بذكره مصطلحًا لم يظهر إلا على لسان مصنفه فى كتابيه "التفسير والأساس" وهو مصطلح مجاز المجاز الذى ورد منه فى المعجم اثنا عشر موضعًا هى على الترتيب:

جمر – سوف – شرف – دعو – قسو – كتف – نسل – نعش – نطع – نطح – كلى – كرش.

وقد ألف ابن حجر العسقلانى (غراس الأساس) تعقب فيه أساس البلاغة، وصفى مواضع المجاز فيه، ولعله كان يرى فيها غير ذلك فكان لابد من مقتضيات النظر أن تراجع هذه المصطلحات فى الغراس وقد وافق ابن حجر الزمخشرى فى أربعة منها وعدها من مجاز المجاز وهى: سوف – شرف – كلى – نطح.

(١) مقدمة أساس البلاغة.

وسوف نعرض لهذه المواد بالدرس والتحليل لعلنا نوفق فيما نقول:

جمر:

ذكر ابن فارس أن الجيم والميم والراء أصل واحد يدل على التجمع، فالجمر جمر النار، والواحدة جمرة، وجمر النخلة، تجميرًا قطع جمارها، وجمرت المرأة شعرها: جمعته وعقدته على قفاها .. وتجمر بنو فلان: تجمعوا[1] .. ثم قال الزمخشري ومن المجاز.

الجمر فى كبد والجمار فى خلاخلهن، فالجمر وهو النار قد استعاره وأراد أن ما ينتج من تأثير الصفات القلبية على القلب ما يوازى النار الحقيقية أو أشد، ثم قال: والجمار فى خلاخلهن حيث استعار الجمار وهو شحم النخل التى تكون فى رأسه لسيقان النساء مبالغة فى وصفها بالاكتناز والبياض.

ثم بنى على هذا المجاز، مجاز المجاز حيث يقول: ومن مجاز المجاز قول أبى صخر الهذلى:

إذا عطفت خلاخلهن عصّت بجمـــارات بَـــرْدى جخـــدال

والبردى: شجر معروف واحدته بردية، والخدلة من النساء: الغليظة الساق[2].

وفيه شبه أسواق البردى الغضة بشحم النخل فسماه جمارًا، ثم استعاره لأسوق النساء.

(١) انظر: مقاييس اللغة/ جمر، أساس البلاغة: جمر.

(٢) انظر: لسان العرب/ خدل.

قلت: من الملاحظ البين فى هذا المجاز أن النقم فيها من الحقيقة إلى المجاز ثم إلى مجاز المجاز يتحرك فيه المعنى المنوط بالكلمة وكان التجوز حركة محدودة لا تفارقهُ ولا تخرج عن دلالات الألفاظ المنقول عنها والمنقول إليها وهذه الاستعارة هى التى سماها عبد القاهر الجرجانى "الاستعارة القريبة من الحقيقة[1]، وحدها يقول: "أن يُرى معنى الكلمة المستعارة موجودًا فى المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة، إلا أن لذلك الجنس خصائص ومراتب فى الفضيلة والنقص والقوة والضعف: فأنت تستعير لفظ الأفضل لما هو دونه"[2].

فإذا تأملنا المجاز الأول فى قوله (الجمار – فى خلاخلهن) وجدنا استعاره (الجمار) وهو شحم النخل للشحم الموجود فى سيقان النساء، فجنس المستعار والمستعار له واحدٌ فى عمومه على الحقيقة، ولكن شحم النخل (المستعار) رأه العرب النموذج الأفضل للبياض والامتلاء، فجعلوا يستعيرونه لما هو من جنسه ودونه فى الصفة، فإذا انتقلنا إلى مجاز المجاز فى قول الشاعر (غصّت بجمارات بردى خدال) وجدنا أن المجاز لا يخرج عن هذه الدائرة وإنما ينتقل خطوة أخرى فى حدود تلك الدائرة، فالجمارات أى شحم النخل تستعار لشحم سيقان البردى، ثم تستعار هذه الأخيرة لسيقان النساء، والجامع بين المستعار، والمستعار هو البياض والامتلاء وهو متحقق فى الأصل تحققه فى المنقول إليه على الحقيقة مع تفاوت فى تحققه سوغ ودعا إلى هذا التجوز.

(١) أسرار البلاغة/ ٦٠.

(٢) السابق/٥٥، وراجع هذا الطرب مع الاستعارة فى كتاب التصوير البيانى، د. محمد أبو موسى، من ص ١٩٩ إلى ص ٢٥٥، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٢- س و ف:

ذكر الزمخشري من معانيها .. سافه .. سوفا .. واستافه: شمه.. قال رؤية: إذ الدليل استلاف أخلاق الطرق.

ثم ذكر فى مجازها "كم مسافة هذه الأرض" وهو مأخوذ من ساف التارب إذا شمه وعرف المسافة بسبب هذا السوف، وقد كانوا إذا ضل الدليل فى فلاة "أخذ التراب فشمه فعلم أنه على هديه".

ثم استعلت المسافة مجازًا من السوف الذى هو عمل الأدلاّء لمعرفتهم الأمكنة بالسوف الذى هو شم التراب، ثم انتقلت الكلمة من مسافة المكان الذى هو المجاز الأول لمسافة غور العقل على تشبيه المسافات الذهنية بالمسافات المكانية كما يقولون: أطال سفر الخاطر. وعليه قول ذو الرمة:

وأبعدهم مسافة غور عقل إذا ما الأمر ذو الشبهات عالاً

وما حققناه فى المجاز الأول وهو لفظة "جمر" يصدق على هذا المجاز، فقد استعار السوف أو المسافة للمقدار من الأرض، فالمستعار والمستعار له من جنس واحد، ثم استعيرت المسافة للمقدار من غور العقل أى بعده، تشبيهًا للمقدار على القوى الذهنية العقلية بالمقدار من المكان.

وقد وافق ابن حجر الزمخشرى فى هذه المادة فعدها من مجاز المجاز فى كتابة غراس الأساس.

٣- ش ر ف:

ذكر الزمخشري من معانيها، علا شرفا من الأرض، وعلوا أشرافًا وهو المكان المشرف، وحلو مشارف الأرض: أعاليها ثم قال فى مجازها، لفلان شرف: وهو ع لو المنزلة فقد استعيرت للدلالة على علو القدر، ثم قال ومن مجاز المجاز ناقة شارف: عالية فى السِّن قال ذو الرمة:

قلائص ما تنفك تدمى أنوفُها على منزل من عهد خرقاء شاعف
ما كنت تلقى قبل فى كل منزل أقامت به مىٌ فتى وشارف

ويبدو لى أن علو السن مجاز عن علو القدر، وعلو المنزلة مجاز عن المعنى الحقيقى. ومن علو السن ينتج فى الغالب عنه علو القدر فإذا كان الارتفاع فى القدر فهو مجاز واحد، وإن كان الارتفاع فى السن فهو مجاز عن مجاز وهو يورث علو المنزلة.

وما حققناه فى المادتين السابقتين يصدق أيضًا على هذه المادة، حيث استعير "الشرف" الذى هو ارتفاع الأرض لعلو المنزلة، فهنا ارتفاع وهناك فى المستعار له علو وارتفاع فهما من جنس واحد ولكنه فى المستعار ارتفاع حسىّ مكانى وفى المستعار له ارتفاع معنوى.

ثم إن فى قوله: "ناقة شارف" قد استعار (الشرف) الذى هو ارتفاع الأرض للتقدم فى السن، هو فى رأيى مجاز حدث فيه النقل مرة واحدة وليس من قبيل مجاز المجاز إلا إذا أخذنا بالرأى القائل أن الكناية من المجاز وهو ما جرى عليه الزمخشري وابن حجر فى "الغراس" والعز بن عبد السلام، وصاحب الطراز، فعندئذ يمكن قبول القول بمجاز المجاز فى قولهم ناقة شارف، على اعتبار أن علو السن كناية عن علو المنزلة.

٤) د ع و:

ذكر الزمخشرى من معانيها، دعا الله له وعليه، وهم دعاة الحق، ودعاة الباطل والضلالة، وتداعو للرحيل - وجاء فى مجازها، تداعت عليهم الحيطان، وتداعينا عليهم الحيطان من جوانبها أى: هدمناها عليهم.

فقد استعار (التداعى) للسقوط والانهيار والتهدم، حتى كأن كل زاوية من زوايا هذه الحيطان الآيلة للانهيار تدعو بقية أجزائها فى المسارعة للانهيار.

ثم بنى على هذا مجاز المجاز فقال (تداعت إبل بنى فلان) هزلت أو هلكت، قال ذو الرمة:

تباعد منىِّ أن رأيت حمولتى تداعت وأن أحيا عليك قطيع

فالشاعر أراد أن يصور ناقته وما هى عليه من ضعف وهزال حتى أنها أوشكت على الهلاك، فشبهها بالحيطان المتصدعة، التى توشك أن تسقط حيث استعار لها التداعى بعد استعارته من قبل للحيطان المتهدمة فقد استعارة مرة أخرى لضعف الناقة وهزالها.

٥) ق س و:

ذكر الزمخشرى من معانيها: يقال حجر قاس، صلب وهو أقسى عن الصخر، وجاء فى مجازها "قسا قلبه علىّ حيس استعار القسوة وهى الصلابة لزواج الرحمة واللين من القلب".

ثم ذكر قست الدراهم تقسو: ردؤت، ودرهم قَسىّ، ودراهم قسيّة، وقسِيِّة: لأن ما خلص فضّة فيه لين والردئ جاسٍ صلب، قال: أبو زبيد الطائى:

لها صواهلُ فى صُمِّ السَّلام كما صاح القسياتُ فى أيدى التصاريف

فقد استعملت الكلمة فى مجازها الأول من قسوة المجاز إلى قسوة الدراهم تشبيهًا للدرهم الزائف بالحجارة فى القسوة، ثم سكنت الكلمة لهذا المعنى، فاكتسبت القسوة، معنى الزيف وصار جزء من مضمونها فى هذا المجاز، ثم انتقلت من هذا الجزء إلى الكلام الزائف فى قوله: ومن مجاز المجاز: قول الشعبى لأبى الزناد: تأتينا بهذه الأحاديث قسيّة وتأخذها منا طازجة.

فالمجاز الثانى ممتد عن المعنى الحقيقى، وذلك أن مبنى التجوز فى هذه الاستعارات هو نقل معنى القساوة لكل ما نزع منه اللين أو سببه وهذا واضح فى قولهم (قسا قلب)، كما هو واضح فى قولهم (دراهم قسية) حيث استعيرت القساوة للزيف والدراءة لجامع نزع اللين أو انعدامه فى كليهما، وانعدام اللين متحقق فى المعنى الأصلى وهى الحجارة الصلبة ويتحقق فى المجاز عند النقل بأن الدراهم الزائفة ينعدم لينها بقلة الفضة فيها وخلطها بغيرها، وهذا الجامع يمتد من زيف الدراهم التى استعيرت لها القساوة إلى زيف الأحاديث التى تفقد رواءها وماءها الموجودين فى الصحيح منها فتصبح قسية صلبة، ولهذا قابل القساوى فى هذا الكلام بالطزاجة، حيث يكون الطازج دومًا ذا ماء ورواء ولين وعليه فإن انعدام اللين أو سببه هو الجامع الذى يربط بين المعانى التى يتم النقل إليها من المعنى الأصلى، وهو متحقق وممتد فيما نقله الزمخشرى من المجاز، ومن مجاز المجاز.

٦) كتف:

يقال أخذه فكتفه، وكتفهم .. وخذ الكتاف فاكتفه، وشدهم كتافًا، وجاء فى مجازها: كتف الحنْويْن: شدهما بالكتاف، وكتف الباب: ضبَّبه.

إذن الكتف ضم الحنوين، ثم انتقلت الكلمة من ضم الحنوين إلى كتف الباب بمعنى ضبّبه، ثم انتقلت الكلمة من هذا المجاز إلى مجاز ثان وهو الحقد لأن الحقد يضبّب القلب ويغلظه كما يُضَبّب الكتاف الباب ويغلقه.

٧) النسل:

ذكر الزمخشرى من معانيها الحقيقية: نسل الريش والشعر: سقط نسولاً، وهو نشال الطائر، ونسيل الدابة ونسالتها، ثم قال ومن المجاز:

نسل الولد ينسل إذا ولد، تشبيهًا لسقوط الولد من رحم أمه كما ينسل الريش أى يسقط ثم اتسع هذا المجاز فصار بمعنى هو من نسل طيب وآخر خبيث ثم انتقلت الكلمة من هذا المجاز الذى هو سقوط الولد كما يسقط الريش إلى رجال عسال نسال الذى هو الخروج بسرعة شديدة لا يدرك، والعسال الذى تشبه سرعته سرعة الذئب.

ولكن لوحظ أن سرعة الذئب فى قوله "نسل الذئب إذا أسرع باعناق، كما يقال: انْسل فى عدوه وهو الخروج بسرعة، كنسول الريش: من المجاز الأول، وقوله: رجل عسال نسالُ من المجاز الثانى والفرق عندنا ليس ظاهرًا.فى قوله وكان الأولى به أن يضم الثانى إليه ولا يجعله مجاز من المجاز.

ولكن أبا البقاء الكفوى يرى أن النسل عبارة عن خروج شئ من شئ مطلقًا فيكون أعم من الولد"[١].

(١) الكليات/ ٤٦٢.

وبهذا يكون النسل الولد حقيقة وليست من باب المجاز كما يراها الزمخشري، وبهذا قال ابن حجر فى غراس الأساس حيث جعل قوله نسل الذئب: أسرع، ونسل الرجل، وهو عسال نسال "فى مجاز واحد ولم يفرق بينهما كما فعل الزمخشري ويبدو أن المادة مجاز واحد وليست مجازًا عن مجاز.

٨) نعش:

المعنى الحقيقى، حُمل على النعش، أى الآلة وما يدور حولها.

ثم ذكر فى مجازها نعشته فانتعش، إذا تداركته فى ورطة، وانتعش نعشك الله .. والربيع ينعش الناس .. قال النابغة:

وإنك غيثٌ ينعشُ الناسَ سيبُه وسيفٌ أُعيرتْه المُنيةُ قاطع

والذى يبدو لى من كلام الزمخشرى أن الانتعاش إذا وقع على الناس كان مجازًا واحدًا وإذا وقع على غير الناس كان مجازًا عن مجاز كقول لبيد:

ومنىٍّ على السُّبَّاق فضلُ كما نعش الدكاداك صوبُ البوارقِ ونعمةُ

ويبدو لى أن المجاز فى (نعش) مجاز واحدٌ وليس مجازًا عن مجاز، لأن قوله (كما نعش الدكداك) يماثل قوله (وإنك غيث ينعش الناس) ففى كليهما استعير (النعش) الذى هو الحمل على الآلة المعروفة للإخراج أو التدارك من الورطة، ويرجع هذا أن الصورة فى بيتى النابغة ولبيد تكاد تكون واحدة فى مغزاها، فالممدوح فى بيت النابغة شُبه بالغيث ثم أسند إليه الفعل (ينعش) أو قل أسند الفعل إلى (سببه) فهو بذلك يسند

الفعل إلى (سبب الغيث) الذى هو الممدوح وفى بيت لبيد أسند الفعل (نعش) إلى (صوب البوارق) أى المطر الغيث، وعليه فلا أرى فرقًا بين الصورتين وإذا كان الزمخشرى قد جعل الأول من المجاز فكان أولى به أن يضم الثانى غليه ولا يجعله من مجاز المجاز.

٩) نطع:

"النطع فى الأصل ما يدل على بسط فى شئ وملاسة منه النِّطع، ويقال له النِّطْع، وهو مبسوط أملس".

وجاء فى مجازها "تنطع فى كلامه إذا تفصح فيه وتعمق وتحذلق فيه وأتقنه وأخرجه من النطع الذى هو الحنك الأعلى".

ثم انتقلت من المجاز الأول إلى المجاز الثانى وهو قولهم تنطع الصانع أى تحذّق فى صناعته، فهو أخذ الاتقان وترك النطع الذى هو المجاز الأول ومنه قول أوس:

وحشو حفير من فروع غرائب تنطع فيها صانع وتأمَّلا

١٠) نطح:

ذكر الزمخشرى من معانيها: تناطحت الكباش، ثم ذكر فى مجازها تناطحت الأمواج والسيول، والكباش تنتطح فى موطن القتال .. وكلأك الله من نواطح الدهر أى دواهيه.

ثم انتقلت الكلمة من نواطح الدهر الذى هو المجاز الأول إلى المجاز الثانى وهو قوله: رجل نطيح أى مشؤوم.

والنطيح الذى طالما نطحته نواطح الدهر، ويقال له شؤوم وهذا هو المجاز الثانى.

فالانتقال من نواطح الدهر إلى الشؤم الذى هو مجاز المجاز وقد عده ابن حجر أيضًا باب مجاز المجاز.

١١) كلى: المعنى الحقيقى الكلمة معروفة:

ومن المجاز شرب الماء من كلية المزادة وهى الليدة المستديرة تحت عروتها - ويتفرع عليه الركايا فى كلى الوادى أى جوانبه وكليتى القوس وكليتى السهم، فكليتا القوس ما عنْ يمين الكبد وشمالها، وكليتا السهم ما عن يمين النّصْل وشماله.

ثم انتقلت إلى مجا المجاز فى قولنا "سحابة واهية الكلى، وإنما كان هناك مجاز عن مجاز لأننا لم نكتف بذكر الكلى مجاز عن الجانب كما اكتفينا فى المجاز الأول فى قولنا ركايا فى كلى الوادى.

وإنما أضفنا مجازًا آخر وهى وصف الكلى بالوهى والمراد بها الدنو من الأرض وهذا مجاز آخر لأن الوهى معناه الضعف وجانب السحابة لا يوصف به على معنى الحقيقة وإنما يوسف به على جانب المجاز.

١٢) كرش:

المعنى الحقيقى: الكرش المعروفة.

ثم استخدمت الكرش فى المجاز فى صور كان بينها وبين الكرش مناسبة تجد كرش وجهة تقبض، ونثرت له كرشها وهذا كله له صلة

بالبطن وله كرش منثور .. ثم جاء مجاز المجاز بانتقال آخر للفظ الكرش من الإنسان إلى الجماد فى قوله "دلو كرشاء أى منتفخة".

وأرى أن مجاز المجاز هنا – أيضًا هو من الكناية، بمعنى أنه يكنى عن الانتفاخ بقوله: (كرشاه) دون الحقيقة (منتفخة) يحدد موطن الانتفاخ وصورته المرتبطة فى الذهن بلفظ (الكرش).

الخاتمة:

تخلص هذه الدراسة إلى أن الزمخشرى هو أول من تكلم عن مصطلح "مجاز المجاز" ووضع له تعريفًا محددًا وقد سلك طريقه كل من أتى من بعده وقد حاولت الدراسة أن تفصل بين مصطلح مجاز المجاز ومصطلح مجاز المراتب الذى عده السيوطى من مجاز المجاز.

وقد حاولت الدراسة أن تصل إلى فوارق بين المصطلحين تميز كلاً منهما عن الآخر وتحدده.

وصلى الله على سيدنا محمد ...،

المصادر والمراجع

١- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ/١٩٦٧م.

٢- أحكام القرآن للجصاص، طبع بمطبعة الأوقاف الإسلامية فى دار الخلافة العلية، طبعة مصورة من الطبعة الأولى، دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان.

٣- أساس البلاغة لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى، تحقيق: محمود شاكر، دار المدنى بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٥- الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز لأبى محمد عز الدين بن عبد السلام، حققه وقدم له: د. محمد مصطفى بن الحاج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامى، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٩٢م.

٦- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب للبطليوسى، تحقيق: مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.

٧- الإيضاح للخطيب القزوينى، تحقيق: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالأزهر، مطبعة السنة المحمدية.

٨- البحر المحيط فى أصول الفقه لبدر الدين الزركشى، قام بتحريره الشيخ عبد القادر العانى، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٩- البرهان فى علوم القران لبدر الدين الزركشى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م.

١٠- تأويل مشكل القرين لأبى محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينورى، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، دار التراث، القاهرة.

١١- التصوير البيانى، د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨١م.

١٢- تفسير أبى السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٣- تفسيرالفخر الرازى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٤- تفسير الكشاف للزمخشرى، مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، مطبعة المعرفة، بيروت، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع.

١٥- تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٦- التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين للبطليوسى، تحقيق: د. حمزة النشرتى ود. أحمد حسين كحيل، دار الاعتصام، القاهرة.

١٧- الحيوان للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

١٨- رسالة تسمية الشئ إذا كان منه بسبب لابن برى، تحقيق: د. حامد صالح الضامن، نشرت فى مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبى، العدد (١٩)، ربيع الأول ١٤٢١هـ/ يونيو ٢٠٠٠م.

١٩- شرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفى، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٠- الطراز ليحيى بن حمزة العلوى، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢١- عروس الأفراح لبهاء الدين السبكى، طبعة عيسى الحلبى، مصر.

٢٢- غراس الأساس لابن حجر العسقلانى، تحقيق: د. توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٢٣- الكليات لأبى البقاءى الكفوى، قابله ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، ومحمد المصرى، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٢٤- لسان العرب لابن منظور، طبعة دار المعارف، بدون تاريخ.

٢٥- معترك الأقران فى إعجاز القرآن للسيوطى، تحقيق: محمد على البيجاوى، دار الفكر العربى، بدون تاريخ.

٢٦- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، تأليف د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمى العراقى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٧- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده، بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٢٨- مقدمة تفسير ابن النقيب فى علم البيان والمعانى والبديع وإعجاز القرآن لأبى عبد الله جمال الدين محمد بن سليمان البلخى الشهير بابن النقيب والمطبوع بعنوان الفوائد المشوق إلى علوم القرآن والمنسوب لابن قيم الجوزية.